



## العدساني يجدد رفضه المساس بجيوب المواطنين



رياض العدساني

جدد النائب رياض العدساني رفضه المساس بجيوب المواطنين وقوتهم ومكتسباتهم وحقوقهم ورواتبهم، مشيراً إلى أن هذا الأمر يتعارض مع الدستور في نص المادة 20 التي تنص على تحقيق الرخاء ورفع مستوى المعيشة. وقال العدساني في تصريح صحفي صحافي بمجلس الأمة أنه تصدى لهذا التوجه من خلال الاستجوابين الذين قدمهما لوزير المالية (المستقبل حسب وصفه) والمعلقين بالمسار بجيوب المواطنين، مؤكداً أنه سيتصدى لكل وزير يسير بخطى وزير المالية (المستقبل). وأضاف أنه تم سحب الوثيقة الاقتصادية التي سبق وأكد أنها حقيقية، وليست مجرد رؤى وأفكار، مبيناً أنها حتى لو كانت أفكاراً فهي أفكار مسمومة اقتصادياً.

وقال العدساني إن الأصل تحمل المسؤولية ومحاربة الفساد وإيقاف الهدر والمصاريف الزائدة، مشيراً إلى أنه أوقف الوثيقة الاقتصادية في أعوام 2016 و 2018 و 2020.

## العدساني يستعجل مناقشة تعديل النظام الانتخابي



عبدالله الكندري

أعلن النائب عبدالله الكندري تقدمه وعدد من النواب بطلب لاستعجال مناقشة الاقتراح بقانون لتعديل النظام الانتخابي من صوت واحد إلى صوتين. وقال الكندري في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس إن الاقتراح الذي تقدم به مع عدد من النواب مقدم منذ شهر أكتوبر من العام الماضي، ولفت إلى أن هذا الاقتراح ظل حبيس الأدرج في اللجنة المختصة، ولم تكن هناك جدية لدراسته على الرغم من أهميته للنائب الكويتي. ورأى الكندري أن نظام الصوت الانتخابي الواحد لم يجد من الممارسات الطائفية أو القبلية أو العشائرية رغم ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية التي أكدت أن سبب إصدار هذا القانون هو محاربة شراء الأصوات.

واستغرب استمرار الفرغيات دون أن تتحرك الحكومة لمحايلتها، مضيفاً أن الكويت هي الدولة العربية الوحيدة التي تعمل وفقاً لنظام الصوت الانتخابي الواحد وأن الأردن هي آخر دولة تركت هذا النظام ولجأت إلى نظام انتخابي آخر. وأوضح الكندري أنه تقدم مع عدد من النواب وفقاً للمادة 55 من اللائحة الداخلية بطلب إلى رئيس مجلس الأمة لعرض هذا الاقتراح على نواب المجلس والتصويت عليه.

ولفت الكندري إلى أن هذه الخطوة هي الأولى لإصلاح النظام الانتخابي والنموذج إلى نظام اختيار عن طريق القوائم الانتخابية كما يطمح لها النائب الكويتي.

## الغانم يهنئ نظيره في قبرغيزستان بالعيد الوطني



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الأعلى في جمهورية قبرغيزستان الصديقة داستنبيك جمعبيكوف، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

## الفضل يطالب «الصحة» بعدم اعتماد لقاحات «كورونا» قبل ثبوت فاعليتها عالمياً



أحمد الفضل

وتوجه الفضل بالشكر إلى وزاره الصحة والأطباء الذين ساهموا في تغطية أكثر من 13 مجموعة أعمال حيث تم التقدم بمطالب عديدة وتم تفويض من قبل لجنة تحسين بيئة الأعمال في التنسيق ما بينهم وبين السلطات الصحية.

وطالب الفضل بفتح كافة الأنشطة في البلاد خاصة بعد انتهاء فترة الحظر في البلاد لتعويض أصحاب الأعمال جزءاً من خسائهم نتيجة الإغلاق في الأشهر الماضية، مؤكداً ضرورة أن يكون لأصحاب العرصات المنتقلة فرص أكبر من خلال السماح لهم بدخول أماكن داخل المناطق السكنية وتوصيل الطباخين. وأكد الفضل أن العاملين في الصوف الأمامية في الأقسام الصحية كافة وغيرها من جهات الدولة مانوالاً ببطالاً بقائلين هذا من دون أعراض لا يمكن لهم أن ينقلوا هذا المرض.

شدد النائب أحمد الفضل على ضرورة عدم اعتماد وزارة الصحة أياً من اللقاحات التي يتم الترويج لها على أنها علاج لفيروس كورونا والزام المواطنين به. وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس إن إعلان فيروس كورونا تم في تاريخ 2019/12/31 ولم يمر عليه سنة، لافتاً إلى أن هناك جدلاً كبيراً بين المختصين أنفسهم لدرجة أن هناك ثلاثة يرفضون مقابل كل واحد يؤكد جدية اللقاح، وبالتالي فإن نسبة الشك في هذا الموضوع أكبر من نسبة اليقين.

وشدد على ضرورة ألا تقوم وزارة الصحة بأي نوع من الدعاية للمحاق خاصة بعد التغيير السريع الذي يحدث الآن في عدد الوفيات في دول أوروبا، مضيفاً أن اللقاح مازال في المراحل التجريبية التي تجري كالعادة على اللقاحات وهي تأخذ

سنوات تجربة قبل إعلان نجاحها. وأكد الفضل أنه لا يتدخل في قرارات وزارة الصحة كونهم المختصين بكسلطات صحية بل يجب شكرهم أيضاً وخاصة وزير الصحة الذي تحمل الضغط خلال الفترة الماضية إلا أنه ضد تهاون وزارة الصحة في هذا الأمر. وأشار الفضل إلى أن منظمة (CDC) قامت

## الدلال يقترح ابتعاث خريجي «التطبيقي» لاستكمال الدراسة الجامعية



محمد الدلال

تقدم النائب محمد الدلال باقتراح برغبة بالسماح بابتعاث خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى الخارج لاستكمال الدراسة الجامعية وتقديم مزايا لخريجي الهيئة الأوائل لاستكمال دراستهم الجامعية بالكويت.

وجاء في نص الاقتراح: أولت الخطمة التنموية للدولة التعليم أهمية قصوى لما للتعليم من دور في حسن استثمار العنصر البشري الكويتي ليحتصل مسؤوليته بناء الدولة وتحقيق المواطنة الصحيحة، كما نص عليها الدستور وبعد التعليم أمراً مهماً لا غنى عنه، خاصة

باعتدالها برغبة بالسماح بابتعاث خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى الخارج لاستكمال الدراسة الجامعية وتقديم مزايا لخريجي الهيئة الأوائل لاستكمال دراستهم الجامعية بالكويت.

وجاء في نص الاقتراح: أولت الخطمة التنموية للدولة التعليم أهمية قصوى لما للتعليم من دور في حسن استثمار العنصر البشري الكويتي ليحتصل مسؤوليته بناء الدولة وتحقيق المواطنة الصحيحة، كما نص عليها الدستور وبعد التعليم أمراً مهماً لا غنى عنه، خاصة

السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً بنسبة الأمية مع تقدم أعداد المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية، يعتبر التعليم الجامعي أحد العناصر الأساسية المهمة في دعم التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، حيث إن التعليم الجامعي لا يوفر للفرد المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل فقط، وإنما يوفر أيضاً تدريباً ضرورياً لجميع الأفراد على اختلاف تخصصاتهم، حيث يمكن لجميع هؤلاء الأفراد الذين قد تم تدريبهم لتطوير وتحسين القدرات والمهارات التحليلية، والتي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد المحلي، ودعم المجتمع، وفي الأخرى زيادة القدرة على

## قانون حق الاطلاع على المعلومات مع وقف التنفيذ



بقلم: بدر مشاري الحماد

نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقاً) baderalhammad.com

أقر مجلس الأمة مؤخراً قانون حق الاطلاع على المعلومات اتساقاً مع الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها الكويت بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقدة في أكتوبر 2003، وجاء هذا الإقرار انسجاماً مع استراتيجية الدولة في تنفيذ برنامج الحكومة والنزاهة الذي اعتمد عام 2008. وعلى الرغم من أن إقرار هذا القانون جاء متأخراً، إلا أن أهمية مثل هذا القانون الآن تنبع من تعزيز حق المواطن في إشراكه بالمعلومات انطلاقاً من معايير الشفافية والحوكمة، والتي هي أيضاً تعزز مصداقية الإدارة الحكومية، لأنها هي السبيل لإثبات إدارتها الحكيمه من خلال مؤسساتها المختلفة. وما لفت انتباهي في هذا القانون هو أن المشرع قد أكد على أهمية لاستكمال تشريعات الدولة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومنها صدور القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن التهمة المالية، إلا أن ما جاء في طيات هذا القانون من جوانب تستلزم الوقوف عند بعضها. فلقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون إلى أن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، إلا أنني لم أجد أي دور واضح للهيئة في هذا القانون، فكأن ما جاء في القانون على النيابة العامة دون غيرها، اختصاص التحقيق والتصريف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للمادة 15 من القانون، فكأن من المناسِب أن يكون لهيئة مكافحة الفساد دور في هذا القانون، خاصة أن الهيئة وفقاً لقانون إنشائها تعنى بإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة، علماً بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) قد أعربت عن ارتياحها الكامل لإقرار مجلس الأمة مشروع قانون تنظيم حق الاطلاع على المعلومات. إن الأصل في التشريع هو أن يكون حق الاطلاع على المعلومات مشروعاً للأشخاص المعنيين، ووجود التشريع هدفه تنظيم هذا الحق، وتحديد الاستثناءات من تلك المعلومات التي لا يمكن الإصحاح عنها نظراً لسريتها بموجب نصوص قانونية قائمة، لا أن تحصد المعلومات الواجب إتاحتها من عمه كما هو منصوص عليها في المادة الخامسة من القانون، والتي ذاتها أعطت الحق للجنة بتحديد المعلومات الضروري نشرها من عمه.

من جانب آخر، جرى العرف بأنه يتم العمل بالقانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية على أن تصدر اللائحة التنفيذية خلال فترة زمنية وعادة تكون ستة أشهر، إلا أن القانون نص في مادته السابعة عشر على أن يعمل به بعد ستة شهور، أي إن العمل به مؤجل لحين نفاذ تلك الفترة. ولم يقف هذا الموضوع إلى هذا الحد، بل أوجب المادة الرابعة من القانون على كل جهة تنظيم وتصنيف وفهرسة المعلومات والوثائق التي تتوافر لديها حسب الأصول المهنية والفنية المرمية، وتصنيف ما يجب اعتباره منها سرياً ومحماً طبقاً للقانون، وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون. كما أُرثت المادة الخامسة من القانون الجهات المعنية بأن تنشر على موقعها الإلكتروني خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون دليلًا يحتوي على قوائم المعلومات المتاح الكشف عنها، وقد حددت بعض قوائم. ويوجد تلك الشفافية في تلك النصوص القانونية أتاح القانون للجهات السماح ضمنياً بتأجيل تطبيق أحكام قانون حق الاطلاع على المعلومات، فكانما صدر القانون مع وقف التنفيذ لحين نفاذ المدّة.

## للعام المالي 2021/2020.. الإيرادات 7.5 مليارات دينار والعجز 14

# «الميزانيات» تُوافق على 22 ميزانية للجهات الملحقة والمستقلة



عنان عبدالصمد

لتغطية الفرق بين زيادة مصروفاتها المقدرة بـ 2,6 مليار دينار عن إيراداتها والمقدرة بـ 172 مليون دينار للسنة المالية الجديدة. كما أشار إلى موافقة اللجنة على 9 ميزانيات من أصل 16 ميزانية للجهات المستقلة، حيث لوحظ انخفاض الإيرادات الإجمالية بنسبة 5٪ عن السنة المالية السابقة باستثناء مؤسسة البترول وشركاتها التابعة كون لها طبيعة خاصة. وأوضح أن الانخفاض يرجع إلى إعادة دراسة معدلات العوائد الخاصة باستثمارات كل من بنك الكويت المركزي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وهيئة أسواق المال نتيجة الوضع الراهن الناتج عن الوباء، كما تبين زيادة المصروفات الخاصة على مستوى ميزانيات الجهات المستقلة باستثناء مؤسسة البترول وشركاتها التابعة، ونسبة قدرها 15٪ عن تقديرات السنة المالية السابقة، لتحقق 7 جهات بنحو 1,4 مليار دينار. ولفتح إلى أن 6 جهات

أخرى ستلتقي تمويلاً حكومياً بنحو 671 مليون دينار من وزارة المالية نظراً لعدم تغطية إيرادات تلك الجهات مصروفاتها، وهو ما يستدعي إعادة النظر في تصنيفها كميزانيات مستقلة. وبين عبدالصمد أن إيرادات مؤسسة البترول وشركاتها التابعة تأثرت بالانخفاض بما قدره 9,5 مليارات دينار وبنسبة 44٪ عن السنة المالية السابقة لتصل إلى نحو 12 مليار دينار نتيجة تآثر أسعار النفط وتخفيض كميات الإنتاج النفطي في الفترة الأخيرة، كما انخفضت تقديرات المصروفات 45٪ عن السنة المالية السابقة وقدرت بنحو 11 مليار دينار لحقق المؤسسة صافي ربح مقدّر بنحو 938 مليون دينار بنقص 36٪ عن السنة المالية السابقة 2019/2020، وبفارق 518 مليون تقريباً. وأوضح عبدالصمد أنه بالنسبة للميزانية العامة للدولة فقد قدرت جملة الإيرادات في الميزانية الجديدة بـ 7,5 مليارات دينار بانخفاض 53٪ عما هو معتمد في ميزانية السنة المالية السابقة، وتشكل الإيرادات

قال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد إن لجنة الميزانيات أرسلت تقارير ميزانيات الجهات الحكومية عن العام المالي الجديد 2020/2021 وأدرجت على جدول الأعمال، متمنيا إقرارها لكي تلتزم الجهات بالأرقام الواردة فيها لأن الجهات تنفق بناء على أرقام الميزانية السابقة حتى الآن. وأوضح عبدالصمد، في تصريح بمجلس الأمة أمس، أن اللجنة ناقشت وصوتت على تلك الميزانيات فيما تم تأجيل الحسابات الختامية للعام الماليين 2018/2019 و2019/2020 نظراً للظروف الصحية وأزمة كورونا مشيراً إلى أن اللجنة اجتمعت 40 اجتماعاً إضافة إلى دراسة أوليين لنحو 7 أو 8 ميزانيات. وقال إن اللجنة ارتأت في الوضع الراهن إقرار الميزانيات وتأجيل إقرار الحسابات الختامية باستثناء 5 جهات من أصل 16 جهة ذات ميزانية مستقلة، بهدف تحويل أرباحها المحتجزة وتعزيز الاحتياطي العام بما يقارب 1,443 مليار دينار علماً أن ملاحظات الحسابات

المبذورة منها 75٪ مقابل 25٪ للإيرادات غير النفطية. وأشار إلى تقدير العجز المتوقع في ميزانية السنة المالية الجديدة بنحو 14 مليار دينار، وذلك بعد إيقاف استقطاع 10٪ من إجمالي الإيرادات النفطية لاحتياطي الأجيال القادمة تطبيقاً لقرار مشروع القانون المقر أخيراً. وبين أن تقديرات الميزانية تمت على أساس 30 دولاراً للبرميل بدلاً من 55 دولاراً إضافة إلى تخفيض حجم الإنتاج المقدّر إلى 2,5 مليون برميل بدلاً من 2,7 مليون برميل يومياً تنفيذاً لقرار منظمة الأقطار المصدرة للنفط، نتيجة الوضع الراهن للانتشار جائحة كورونا، ولفتح إلى أن اللجنة ترى أن تقدير سعر البرميل متحفظ بشكل مبالغ فيه في ظل التحسن المحفوظ في أسعار النفط حالياً لأنه بناء على اقتراح وزارة المالية تمت الموافقة. وتوقع عبدالصمد أن يكون العجز الحقيقي أثناء تنفيذ الميزانية أقل بكثير نتيجة لتحسن سعر البرميل إلى نحو 45 دولاراً وربما أكثر حيث سيبلغ العجز 9,8 مليارات دينار بانخفاض قدره 42٪ عن المقدّر حالياً. وقال إن مصروفات الميزانية البالغة 21,5 مليار دينار، خفضت تقديراتها بـ 4٪ عما كانت عليه في السنة المالية السابقة، رغم تضمينها المصروفات الاستثمارية المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا بمبلغ 500 مليون دينار، و240 مليون دينار التي وجهت لمضاعفة دعم العمالة الوطنية لمدة 6 أشهر، بالإضافة إلى 392 مليون دينار تقريبا لتسوية مبالغ سابقة مقيدة في حساب العهد. وأضاف أنه فيما يتعلق بباب السلع والخدمات فقد انخفضت تقديراتها لتصل إلى 3 مليارات دينار وبنسبة انخفاض 11٪، مشيراً إلى أن التقديرات المتعلقة بالإعانات البترولية كالبنزين والغاز وخفض تكاليف المعيشة (التموين) وغيرها. وقال إن ما يتعلق بباب المنافع الاجتماعية قدر بمبلغ 866 مليون دينار ويشمل التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين والخدمات الصحية بالخارج ومنح الزواج

تؤول مرة في الكويت شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar